http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1979) السنة الثامنة - السبت (4) كانون الاول 2010

الحريات أولاً

المعتصمون مع المدى في المتنبي "حافظوا على ما تبقى من الحرية"

المدى تدعو إلى اتحاد للحفاظ على الحريات العامة

مثقفون وإعلاميون: الحرية اكتسبناها بالدم ولن نتخلى عنها

قانونيون: الدستور هو الفيصل في العراق

المطالبة بالحفاظ على الحريات العامة ومن ضمنها الحريات الشخصية وتحت كلمة"الحريات أولاً".. دعا المعتصمون أمام بيت (المدى) في شارع المتنبي يوم أمس الحكومة ورئاسة الجمهورية والبرلمان والكتل السياسية وكل منظمات المجتمع المدني الى الحفاظ على ما تبقى من الحريات التي قضمها الإرهاب والميليشيات، وجاءت مجالس المحافظات وبزيها الرسمي لتجهز بكل قراراتها على الباقي.

وافتتح الاعتصام بحديث الشاعر وعضو اتحاد الأدباء عدنان فضلي الذي قال في الوقت الذي يتحدث فيه أغلب ساستنا الجدد عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وضرورة الحفاظ على مفردات الدستور واحترامها، تنظم مجالس المحافظات قرارات رجعية تذكرنا بحملات (القائد الضرورة) الإيمانية.. ونحن نعلن تضامننا مع حملة مؤسسة (المدى) لاستعادة الحريات الشخصية المقامة تحت عنوان (الحريات أولاً).. ونطالب دولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالتدخل لمنع الانتهاكات ضد الحريات العامة، كما نطالب البرلمان بإلغاء قرارات البعث المنحل التي تقيد الحريات.

وائل نعمة - تصوير: ادهم يوسف

دكتاتوريات مجالس المحافظات

ثم ألقى كلمة مؤسسة (المدى) عامر القيسي مدير تحرير جريدة (المدى) الذي تحدث فيها قائلا:

ان الاعتصام لا يتعلق بقضية واحدة فهي ليست قضية الأندية التي أغلقت، أنها قضية الحريات العامة في العراق ومستقبل الديمقراطية في البلاد، فهل من المعقول ان كل التضحيات التي قدمها الشعب العراقي في زمن الدكتاتور والإرهاب تتوج بمنع النشاطات الفنية في مهرجان بابل أو لمنع سيرك في البصرة أو فرض الحجاب على الصغيرات في المدارس بأعمار الخمس سنوات والست سنوات.. هل كل هذه التضحيات من أجل غلق النوادي الترفيهية، الذي يجري الآن هو هجوم ظلامي ضد كل المنجز الذي تحقق بعد ٢٠٠٣، وهذه المعركة التي نخوضها الآن هي ليست معركة (المدى) فقط، انها معركة كل القوى الليبرالية في العراق.

لقد حذرنا أكثر من مرة بعد ان قلمت أظفار الإرهاب والميليشيات من بروز دكتاتوريات صغيرة تحتمي بالقوانين وتحديداً قوانين صدام التي سنها الدكتاتور، وقلنا وكررنا ان السماح لأي قرارات يشم من ورائها رائحة تجاوز على الحريات العامة تشكل بذرة حقيقية لانطلاق دكتاتوريات صغيرة بائسة هي دكتاتوريات مجالس المحافظات.

ان الصراع الذي نخوضه هو صراع بين قوى العراق الجديد وبين قوى النظام السابق الذين يتلبسون بلباسات مختلفة، الدينية منها والفكرية والسياسية باسم العراق الجديد يحصدون أموال الشعب ويكممون الأفواه، ان هذه القوى المتنفذة في داخل مؤسسات الدولة تريد ان تحول العراق الى منطقة مظلمة في وسط العالم الحضاري، لقد ذهبت تحذيراتنا أدراج الرياح لم يسمع أحد من المسؤولين، انه زحف تدريجي لإنهاء كل المنجزات التي حصدناها بعد سقوط الدكتاتورية.

لقد نجحت هذه القوى بأن تطل برأسها من جديد وان تقضم من هامش الحرية الذي تبقى لدينا، لقد قلنا أن القوى المتطرفة استطاعت ان تمرر عدداً من القرارات من دون ان يجد من يعارضها على المستوى الحكومي أو الشعب ولا على مستوى الأحزاب الديمقراطية والليبرالية ولا حتى على مستوى منظمات المجتمع المدني، لقد مرت القرارات التي أصدرتها مجالس المحافظات وكأنها شيء طبيعي من دون معارضة وصورته وكأنه عملها الأصيل حين نسيت كل الخدمات التي يجب ان تقدمها الى المواطن واتجهت الى القرارات الديكتاتورية.

لقد استغلت هذه القوى الفرص المناسبة لتقضم من كتف الحريات العامة ما تستطيع مؤجلة انقضاضها الكامل والمخطط له على باقي الحريات وانتظروا وشاهدوا ما سيحدث لو سكتنا.

ان الحملة التي تتبناها (المدى) ليست لها علاقة بقضية محددة، يجب أن لا يفهم أنها حملة ضد غلق نادي اتحاد الأدباء أو الأندية الأخرى، أنها حملة من أجل الحريات العامة، وليس كما يصورها البعض أو يريد ان يصورها.. أنها حملة نتبناها بكل شجاعة من أجل الدفاع عن العراق الجديد ووفاءاً للدماء التي سالت منذ زمن الدكتاتور والى الآن.. حملة تبنيناها مع كل القوى الخيرة التي حضرت اليوم التي تحلم بعراق ديمقراطي وليس عراق مجالس المحافظات والدكتاتوريات المشوهة.. نحن نريد ان نخلق رأياً عاماً ضاغطاً على مركز القرار السياسي التشريعي والتنفيذي والحفاظ على الدستور والالتزام بفقراته التي تحدد وتصون الحريات العامة والحريات الشخصية من ضمنها ان مجلس محافظة بغداد وباقي مجالس المحافظات مطالبة اليوم بأن تعيد النظر في القرارات التي تعارض الحرية والدستور وتقف ضد كل التضحيات التي قدمها الشعب العراقي.

ان القوى الديمقراطية والليبرالية العراقية مدعوة للتضامن مع حملة (المدى) ومساندتها والتفاعل معها لأن معركة العراق الجديد هي معركة الجميع وخسارتها يعني خسارة كل شيء، ونحن باسمكم نرفع هذا الاعتصام الى الرئاسات الثلاثة: الجمهورية ورئاسة الوزراء والبرلمان والى قادة الكتل السياسية، وإذا وافقتم ان ندعو الى تشكيل اتحاد قوى الدفاع عن الحريات في العراق.

الانقلاب على الشعارات

ثم ألقى فاضل ثامر رئيس الاتحاد العام للأدباء والكتاب كلمة الاتحاد التي تحدث فيها قائلاً:

نلتقي اليوم ليس لأننا نعترض على إغلاق نادي الأدباء أو عن تلك الظاهرة أو غيرها، لكننا بدأنا نلمس ونشعر ونلاحظ عن يقين ان هناك مؤامرة ضد الحريات الديمقراطية وضد الثقافة، هناك قوى وصلت الى السلطة والى مجالس المحافظات تحت واجهات وشعارات مدنية وديمقراطية لكنها استغلت ذلك وانقلبت على شعاراتها وراحت تخطط وتنفذ أجندات سرية خاصة بها، وهذه مخالفة قانونية ودستورية وعليها الالتزام بما أعلنته.

لو عدنا الى كل مجالس المحافظات فانها كانت تقف ضد العنف وضد التطرف وضد الميليشيات والشعب العراقي منحها الموافقة، أما اليوم تنقلب لتتحول الى أداة معادية للديمقراطية، فهذا انعطاف خطير، وأنا اعتقد ان الشعب العراقي سيقف بالضد من كل القوى التي تتآمر ضده.. ونطالب هذه القوى باحترام الدستور والقانون، أنها تتعسف باستخدام أكثريتها كونها تمثل أكثرية، لقد وصل إلينا ان مجلس محافظة بغداد صوت (٤٠) عضواً فيه من أجل إغلاق النوادي ولم يقف غير (٧) أو عشرة أشخاص ضد القرار، هذه الأكثرية يجب أن تحترم رأي الأقلية، الأكثرية، يجب ان لا تستخدم الديمقراطية وشعاراتها لتصل الى السلطة ومن ثم الانقلاب عليها، نحن نريد ديمقراطية حقيقية ولا يحق لمجموعة من الفاشلين والمحافظين والمتخلفين ان يرفعوا شعارات مضللة وخادعة باسم الإسلام الحنيف وهو البريء من كل هذه الإدعاءات والمزاعم من أجل العودة الى الماضي.. نحن لا نريد غير مجتمع حديث، مجتمع الديمقراطية والعدالة.

أيها الحضور بدعمكم وبأصواتكم وبوعيكم ستوقفون هذه الهجمة السوداء، كنتم دائما تمثلون قوة أساسية لكن بعض القوى التي تضع الجهالة وتعمل من أجل الحصول على المكاسب والأصوات لتحاول إشاعة مبادئ الجهالة بين الناس، ونريد منكم ان تنضموا الى ركب الديمقراطية والمجتمع المدني.

إذا لم نواجه اليوم.. غداً سيلبسوننا الحجاب وسيمنعون الكتب والموسيقى والسينما والنصب التي يعتقدونها من صنع الشيطان.. إنهم الى الآن يخشون كلمة ثقافة وموسيقى، لنناضل دائما من أجل إنجاح دولة الديمقراطية ودولة القانون الذي دعا إليها المجتمع من دون أجندات سرية ومحاولة إرجاع الأمور الى الوراء.. نحن نناضل الآن لإخراج آخر جندي أمريكي من العراق بشكل واضح ومن دون مشاريع خفية، نريد الحرية والسيادة الكاملة للعراق، ونريد حرية القرار السياسي والثقافي، ونريد الدور الأكبر للمثقفين المهمشين بحجج واهية.. بحجة الانشغال بالملفات الأمنية والسياسية، ولكنها حجج كاذبة لأنكم تملكون الحقيقة وبعيدون عن الفساد وقادرون على ان تنيروا دروب الناس..

النموذج الطلفاحي

فيما ألقى كلمة المجلس العراقي للسلم والتضامن كامل مدحت والذي قال فيها:

ظن العراقيون أن محنتهم مع الطغاة ستنتهي بانتهاء الحقبة السوداء وإن آفاقاً رحبة من الانفتاح والتسامح والحياة الحرة الكريمة ستطوي ذلك التأريخ الحافل بالمفارقات وبالأعاجيب من تلك التصرفات التي استهانت بحقوق الإنسان وصادرت الحريات العامة وأنزلت برقعاً قاتما على الحياة المدنية ابتداءً من صبغ سيقان النساء على يد المحافظ المقبور طلفاح وانتهاءً بالحملة الإيمانية الزائفة وما رافق ذلك من حروب وعدوان وتطهير عرقي وأنفال خلفت مقابر جماعية شاهدة على عصر من الفظاعات.

واليوم وكأن النموذج الطلفاحي يراد له أن يظهر من جديد وأن يظل مسلطا على رؤوس العراقيين ومن قبل أولئك الذين يحملون شعارات الفضيلة والذين طالما تعرضوا للاضطهاد والتشريد وكأن نزعة التسلط هي في كل الأوقات لا تقدم إلا صفحات جديدة من العتمة رغم كل الشعارات البراقة والتأكيدات التي يقولون فيها أنهم لا يريدون أن يبنوا دولة دينية.

وهم يعتقدون أنهم وحدهم الذين يمتلكون الحقيقة ويعرفون الفضيلة ويفرقون بين المقدس وغير المقدس بل ويمتلكون مفاتيح الجنة.

وبالأمس أقدم مسؤولو محافظة البصرة على إلغاء السيرك وقبلها ألغيت حفلات بابل واليوم يقود محافظ بغداد حملة إيمانية جديدة بإغلاق النوادي والمنتديات وبالقوة التي تسمى فرض القانون.

إن هذا التوجه الخطر يمثل أحد ملامح المرحلة القادمة والتي يراد فيها أن يُرسم للمواطنين أسلوب حياتهم وطريقة عيشهم وكبح جماحهم بعد الحرية التي نالوها بسقوط الصنم وهي بداية لشوط جديد من المعاناة يراد فيه تقليص مساحة السلم المجتمعي وتوسيع ظواهر الفساد وتفشي المخدرات التي باتت تهدد حياة الناس وخاصة الشباب منهم. إن منظمات المجتمع المدني وكل القوى الخيرة مدعوة لاستنكار هذا العمل الذي يتعارض مع الدستور ومع واقع الحياة العراقية التي أراد الطغاة أن يشوهوها فسقطوا، وندعو أيضاً حماة الدستور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والبرلمان لأن يضعوا حدا للتدخلات والتجاوزات على الحريات العامة.

حريتنا ليست منحة من احد

وبعدها ألقى إسماعيل زاير كلمة الإعلام العراقي المستقل وأشار فيها إلى "إننا الآن في معركة لن نتراجع عنها، نحن في حقل من الألغام لا بد من اجتيازه، لقد علمنا الشعب العراقي الكرامة والتضحية وقد سقط الكثيرون من اجل هذا البلد ومن اجل الديمقراطية، ومن كل المذاهب والقوميات لاسيما ان البلد للجميع ولا يحتكر على لون واحد او جهة واحدة، وقد سطر المثقفون طوال حكم الدكتاتور السابق أفضل الصور فقد سجن الكثيرون وقتل الآخرون، ان الحرية ليست منحة من احد أن حريتنا اكتسبت بالدم ولن نتخلى عن هذه الحرية.

وأضاف: إننا نحذر ونقول ان شعوباً تنسى قيمها وشهداءها لا تستحق ان تعيش علينا ان نضع أيدينا سوية، نقول لأبناء وطننا هذا الطريق الصحيح هذا ما اتفقنا عليه وهذا العقد الوطني.

نحن لا نطالب بمنحة من احد ان الحقوق والحريات في العراق ليست مكفولة بالدستور بل في كل المواثيق الدولية التي وقع عليها العراق. وأكد..نريد من بلدنا ان يتقدم لا ان يتأخر، إن الذين جربوا الظلام والتحريم ذهبوا إلى الأبد أن قيم التحريم سقطت منذ عشرات السنين في كل تجربة عاشتها".

واستدرك قائلا: علينا الانتقال من الكلام الى العمل ويجب أن نوجه رسالة إلى رئيس الوزراء والى مجلس النواب وخصوصا إلى التقدميين ونطالبهم بأن يقولوا كلمتهم وان لا يتأخروا في قول الحق، كما يجب ان نتوجه إلى المحكمة الدستورية لتقول كلمتها وإحقاق الحريات العامة. إذا كنا نريد ان نتقدم فيجب ان يكون اللون التقدمي موجود في كل مكان.

الدستور يسكت قول كل خطيب

وعن جمعية الثقافة القانونية تحدث طارق حرب وأكد"أنا مع الدستور، والدستور سيسكت كل خطيب، ولو رجعنا الى المادة ١٣٠ منه، التي تقول سيستمر العمل بالتشريعات الصادرة ما لم تعدل او تلغى من قبل مجلس النواب، بمعنى ان الحوار والموضوع الذي نتحدث عنه يعتمد على القوانين السابقة التي عهد الدستور الى مجلس النواب حصراً لتعديلها وإلغائها او أي شيء آخر، أي أعطى الحق للمجلس التشريعي الاتحادي.

وأشار أيضا: ان تدخل السلطة التشريعية في المحافظة في هذا الأمر يعتبر ابتعاداً عن ما قرره الدستور، ونحن نقبل لو كان صدر تشريع من قبل مجلس النواب او صدر قرار يعطي الحق لمجالس المحافظات ان تقوم بهذا الأمر.

وأضاف: ما زلنا بعيدين عن فلسفة الحكم المحلي التي تحولت إلى فلسفة محلية، والتي تقوم أصلاً على خدمة الناس ببناء البيوت والمنازل والمستشفيات وتقديم كل الخدمات وان الأمور الأخرى ليست من اختصاصكم، وخصوصاً ان هذا الأمر منوط بالسلطة الاتحادية وهي منه براء.

واختتم قوله"ان القرار الصادر بهذا الأمر سيحتاج إلى مراجعة دستورية ويجب تطبيق حكم الدستور".